

فايننشال تايمز: الجنيه المصري يهبط إلى مستوى قياسي بعد التحول إلى سعر صرف مرن



قالت صحيفة فاينانشيال تايمز في تقرير أعدته هبة صالح إن الجنيه المصري انخفض إلى مستوى قياسي بعد أن أزلت القاهرة الضوابط على عملتها وتحولت إلى نظام سعر صرف مرن من أجل إطلاق حزمة قروض من صندوق النقد الدولي من المتوقع أن تتجاوز 10 مليارات دولار.

وكان تعويم العملة والسماح لآليات السوق بتحديد قيمة الجنيه شرطاً أساسياً لتمكين الدولة المثقلة بالديون من الوصول إلى أموال صندوق النقد الدولي اللازمة لتجنب أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها منذ عقود.

وظل سعر الجنيه عند نحو 31 جنيهاً للدولار لمدة عام تقريباً وسط نقص حاد في النقد الأجنبي، بينما وصل إلى أكثر من ضعف هذا الرقم في السوق السوداء.

ومع معدل تضخم يقترب من 30 بالمئة في يناير، تخشى السلطات المصرية السماح للجنيه بالانخفاض أكثر مما يؤدي إلى تفاقم المصاعب الإضافية على الأسر.

لكن الخطوة الأخيرة التي اتخذتها مجموعة أبو ظبي القابضة، وهي أداة استثمارية تابعة لأبو ظبي، لضخ 35 مليار دولار في مصر، وهو أكبر استثمار منفرد في تاريخ البلاد، وفرت للبنك المركزي الاحتياطي الذي يحتاجه لمنع العملة من السقوط الحر بمجرد رفع الضوابط المفروضة على العملة.

وجرى تداول الجنيه فوق 50 جنيهاً للدولار وقت الظهيرة يوم الأربعاء، بانخفاض نحو 40 في المئة وأدنى مستوى جديد على الإطلاق.

ويأتي الدعم المتوقع للقاهرة في الوقت الذي تواجه فيه مصر ضغوطاً اجتماعية واقتصادية متزايدة تفاقت بسبب الحرب الإسرائيلية في غزة. وتقع مصر على حدود القطاع المحاصر وتلعب دوراً حاسماً في دعم إيصال المساعدات إلى غزة وتسهيل المفاوضات مع حماس. وفي الوقت نفسه، تضررت إيرادات القاهرة من العملات الأجنبية من الشحن عبر قناة السويس بسبب الهجمات التي شنها الحوثيون في اليمن على السفن في البحر الأحمر.

وقالت شركة كابيتال إيكونوميكس الاستشارية ومقرها لندن، إنها تتوقع إبراماً سريعاً لصفقة صندوق النقد الدولي وقروضاً إضافية من مؤسسات أخرى متعددة الأطراف مثل البنك الدولي. وأشارت إلى «تحول آخر في السياسة» المصرية في أكتوبر 2022، وسرعان ما أعقبه اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وقالت كابيتال إيكونوميكس: «يبدو من المحتمل حدوث سلسلة مماثلة من الأحداث هذه المرة».

وقال تشارلي روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في شركة فيم بارتنز لإدارة الصناديق، إن الاستثمار من أبو ظبي القابضة كان حيويًا.

وقال: «ستكون العملة عند مستوى يمكن الدفاع عنه وستزدهر الاحتياطات نتيجة للتدفقات الواردة من الإمارات العربية المتحدة وأموال صندوق النقد الدولي. وقد تبذرت مخاطر التخلف عن السداد خلال الأسبوعين الماضيين. وأعتقد أن الأزمة انتهت».

صفقة إنقاذ

وأشارت الصحيفة إلى أن حجم استثمار أبو ظبي لتطوير 170 مليون متر مربع على ساحل البحر المتوسط في مصر، والجدول الزمني للصرف السريع، كان في الواقع خطة إنقاذ من الدولة الخليجية تهدف إلى المساعدة في تخفيف أزمة العملة الأجنبية في مصر وإنهاء صفقة صندوق النقد الدولي.

وتضمنت الصفقة استثمار 24 مليار دولار من الأموال الإماراتية بالإضافة إلى تحويل 11 مليار دولار من ودائع الإمارات في البنك المركزي إلى العملة المحلية لاستخدامها في مشروعات في مصر. وكانت الدفعة الأولى البالغة 10 مليارات دولار قد وصلت بالفعل إلى القاهرة. ومن المقرر أن يصل الباقي خلال ستة أسابيع، وفقا لجدول زمني أعلنته السلطات المصرية.

واضطرت مصر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض متعددة منذ عام 2016، وهي ثاني أكبر دولة مدينة للصندوق بعد الأرجنتين. ووافقت القاهرة آخر مرة على حزمة دعم بقيمة 3 مليارات دولار مع الصندوق في أكتوبر 2022، والتي وافقت بموجبها على الانتقال إلى سعر صرف مرن وخصخصة أصول الدولة، بما في ذلك الكيانات المملوكة للجيش. لكنها أحجمت عن السماح بمزيد من التخفيضات في قيمة الجنيه.

قال البنك المركزي المصري، إن خطوة تعويم العملة ستؤدي إلى توحيد سعر الصرف وسد الفجوة بين سعري السوق الرسمي والسوداء، كما رفع أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس، ليصل سعر الصرف إلى 600 نقطة أساس.

وارتفع سعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة إلى 28.25 في المائة، وسعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة إلى 27.25 في المائة.

وقال البنك المركزي إنه ملتزم «بمواصلة استهداف التضخم... والسماح بتحديد سعر الصرف من خلال آليات السوق».